

الإجتماعية أو التعليمية أو الحرفية أو الصناعية أو الدينية) لتقوم سلوكه، بتحديد برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية وإجراءات تنفيذها.

- إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة: وهو بإلزام المحكوم عليه برد الشئ إلى أصله أو جبره أو التعويض عنه.

ثانياً: تنفذ عقوبة العمل في خدمة المجتمع في الجهات التالية، حسب طبيعة الجريمة وظروف المحكوم عليه ، وبالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور وهي:

الجهة	طبيعة الأعمال التي يمكن أدائها
وزارة الداخلية	المشاركة في حملات التوعية المرورية والمشاركة في أعمال الإدارة العامة للمرور - المشاركة في المؤتمرات والإصلاح والتأهيل والمشاركة بأعمال الدفاع المدني
وزارة الصحة	المشاركة في تنظيم المؤاميد - المساعدة في حملات التوعية الصحية
وزارة التربية	المساعدة في تنظيم المكتبات المدرسية - المشاركة في حملات التوعية الطلابية - أعمال النظافة أو الترتيب
وزارة الشؤون الإجتماعية	المشاركة في أنشطة الرعاية الإجتماعية - توزيع المساعدات - المساعدة في مراكز التنمية الإجتماعية - الجمعيات التعاونية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	ترتيب المصاحف وتنظيف المساجد - المساعدة في إعداد الأنشطة الدينية
وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة	المشاركة في توليف بيانات العدادات الكهربائية
وزارة الأشغال العامة	المشاركة في أعمال الصيانة والإعمال الميدانية - المشاركة في أعمال دهان الأرصفة
وزارة التجارة والصناعة	المساعدة في توعية المستهلكين - توزيع الكتيبات التوعوية - الدعم في المعارض
الهيئة العامة للبيئة	المشاركة في تنظيف الساحل - زراعة الأشجار - رفع المخلفات - المشاركة في حملات بيئية
بلدية الكويت	المشاركة في تنظيم المقابر وإدارة شئون الجنائز - المساعدة في إزالة المخلفات والتنظيف
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	تدريب المحكومين على مهن بسيطة - تنظيم ورش حرفية
الهيئة العامة للقوى العاملة	المشاركة في توعية العمالة الوافدة - المساعدة في تنظيم الدورات التدريبية - الترجمة
الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية	المشاركة في تنظيف الحدائق العامة وزراعة الأشجار
الهيئة العامة للطرق والنقل البري	المشاركة في إزالة المخلفات من الطرق - أعمال دهان الأرصفة وتنظيم النوحات
جمعيات النفع العام	المشاركة في الأعمال الخيرية والمساعدات الإنسانية - التدريب على المهن البسيطة - المشاركة في حملات التوعية - دعم إداري
وزارة النفط	العمل داخل محطات الوقود

ثالثاً:

تشمل البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب التي تهدف إلى التثقيف حول مخاطر المخالفات المرورية وأهمية الالتزام بقواعد المرور وإعادة تأهيل المخالفين وزيادة وعيهم بقواعد المرور والسلامة البرامج الآتية:-

- المحاضرات التثقيفية.

- ورش العمل التدريبية.

- البرامج النفسية والسلوكية والتي تهدف إلى تعديل سلوكيات القيادة غير المستولة.

(قرار وزاري رقم 1497 لسنة 2025)

بشأن: تعديل بعض أحكام القرار الوزاري

رقم 1976/81

باللائحة التنفيذية لقانون المرور وتعديلاته

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

- بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 1976/67 في شأن المرور وتعديلاته.

- وعلى القرار الوزاري رقم 1976/81 باللائحة التنفيذية لقانون المرور وتعديلاته.

- وعلى كتب وكيل الوزارة المساعد لشئون المرور والعمليات أرقام 38 ، 40 ، 68 ، 203399 المؤرخة 2025/4/2 ، 2025/4/13 ، 2025/5/15 ، 2025/6/18 ومرفقاتها.

- وبناءً على عرض وكيل الوزارة بالتكليف.



(مادة 1)

تُضاف مادة جديدة برقم (212 مكرر) إلى القرار الوزاري رقم 1976/81 المشار إليه يكون نصها كالتالي:-
مادة (212 مكرر)

أولاً:

يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كلأ منها:

- القانون: القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور.

- العقوبات البديلة: هي العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون والتي يجوز للقاضي أن يقضي بها بدلاً من عقوبة الحبس الأصلية للجريمة المرتكبة بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات البديلة المقررة في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

- الإدارة المعنية: الإدارة العامة للمرور.

- العمل في خدمة المجتمع: هو تكليف المحكوم عليه بأحد الأعمال المخصصة للمنفعة العامة دون مقابل، على أن يراعى في العمل توافقه مع ظروف المحكوم عليه.

- حضور البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب: وهو بإلزام المحكوم عليه بالخضوع لواحد أو أكثر من برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية (في إحدى المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو جمعيات النفع العام في المجالات الطبية أو النفسية أو

رابعاً:

تتولى الإدارة العامة للمرور تنظيم البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب المنصوص عليها في هذه اللائحة بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الخاصة وجميعيات النفع العام.

خامساً:

يكون تنفيذ إصلاح الضرر بالتنسيق مع الجهة المتضررة من الجريمة، ويشمل التنفيذ أحد التدابير التالية: -

- رد الشيء إلى أصله: من خلال إرجاع حالة الشيء إلى ما كان عليه قبل تضرره من خلال استبداله.

- جبر الضرر: من خلال إصلاحه وإعادةه إلى الحالة التي كان عليها.

- التعويض المالي: هو مبلغ مالي أو ترضية مادية من جنس الضرر الذي لحق بالشيء المتضرر جراء الفعل الضار والذي تعذر رده إلى أصله أو جبره وذلك بما يوازي إعادة الشيء إلى الحالة التي كانت عليها سابقاً.

ويتم تحديد قيمة إصلاح الضرر بالتنسيق بين الإدارة العامة للمرور والجهة الحكومية المالكة للمنقولات أو الممتلكات المتضررة.

سادساً: **المحامي مسفر عايش**

تتولى الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام إخطار الإدارة العامة للمرور بصدور العقوبة البديلة.

سابعاً:

تلتزم الجهة التي يتم تنفيذ العقوبة البديلة لديها برفع تقرير للإدارة العامة للمرور يتضمن مدى إلتزام المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة.

وفي حال عدم إلتزام المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة تتولى الإدارة العامة للمرور إخطار إدارة تنفيذ أحكام المرور لإحالة الأمر للمحكمة المختصة بذلك للمضي بتنفيذ المحكوم عليه لعقوبة الحبس الأصلية.

(مادة 2)

على وكيل الوزارة بالتكليف تنفيذ هذا القرار، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

ووزير الداخلية

فهد يوسف سعود الصباح

صدر في: 26 صفر 1447هـ

الموافق: 20 أغسطس 2025 م